

ندوة حول «مكافحة الفساد» في مؤسسة الصفدي

طرابلس - «السفير»

«تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات حول الحق في وصول المعلومات وحماية كاشفي الفساد»، كان عنوان المؤتمر الذي نظّمته مؤسسة الصفدي وجمعية نحو الوطنية، بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأميركيين، ومبادرة سيادة القانون، في إطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، في مركز الصفدي الثقافي في طرابلس.

بداية، رأى مستشار وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي الزميل أنطوان قسطنطين أن الحق في الوصول إلى المعلومات هو في صلب الحقوق الوجودية للإنسان، فإذا كانت الحرية تميز الكائن البشري، فإن المعرفة هي في أساس الوعي الذي يولد الحرية.

وقدمت المستشارة الأولى في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين مايا نجم مداخلة اعتبرت فيها أن الفساد يقوّض دولة القانون من خلال تفويض الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعطيل المناخ الاستثماري وفرص النمو الاقتصادي.

ثم عرض المنسق العام لجمعية «نحو الوطنية» سامر عبد الله لنشاطات الجمعية، معتبراً أن الحق بالوصول إلى المعلومات هو ركن أساسي من أركان المعرفة التي يبني عليها أي تحرك من أجل تحسين وتعزيز الحكم الصالح.

أما رئيس جمعية «برلمانيون لبنانيون ضد الفساد» النائب غسان مخيبر فقدم شرحاً مفصلاً عن ماهية الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وأهدافها، معتبراً أنها فريدة من نوعها إذ أنها تضم برلمانيين وأفراد ووزارات والنقابات المعنية بمكافحة الفساد.

وقال: سمة المشروع الأساسية هي التعاون، وهو ما نفتقده بين اللبنانيين حالياً، لكنه ضروري في الإدارات العامة والقطاع الخاص، وتديره في القطاعين مجموعة من ممثلين لختلف الكتل النيابية، المتفقة والمختلفة سياسياً.

ثم عرض الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد الدكتور عامر خياط لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٥٨ / ٤ تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣.